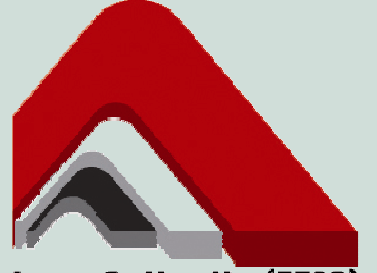


الهيئة العامة للمراقبة المالية

Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)



النشرة ربع السنوية لمؤشرات نشاط سوق المال

الربع الاول (يناير - مارس) ٢٠١١



ابريل ٢٠١١

- ٢ بيان بالتراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية خلال الفترة
- ٣ بيان بالتراخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الفترة
- ٤ بيان بموافقات الإصدارات الجديدة في السوق الأولى (أسهم - سندات) خلال الفترة
- ٥ بيان بالشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة خلال الفترة
- ٦ بيان بالشكاوى الواردة الي الهيئة من مساهمي، وأعضاء مجلس إدارة والشركات العاملة في مجال
لأوراق المالية
- ٧ بيان بالجزاءات والتدابير الرقابية التي اتخذتها الهيئة ضد الشركات العاملة
- ١٠-٨ بيان بتطور النشاط في السوق الثانوي المحلي خلال الفترة

أولاً: مؤشرات نشاط سوق المال في مصر

١. التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية خلال الربع الأول من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

ارتفع عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتي تم الموافقة على ترخيصها خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ موزعاً على عدد ٧ أنشطة إلى ١٩ ترخيص مقابل ٩ ترخيص خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٠ ترخيص وبنسبة زيادة قدرها ١١١% عن الربع الأول من العام السابق ، حيث استحوذت أربعة أنشطة منهم على ٧٩% من إجمالي عدد التراخيص الممنوحة للشركات المرخص لها بمزاولة النشاط، وهي أنشطة ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية ، صناديق الاستثمار، والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس الأموال، والاستشارات المالية عن الأوراق المالية والجدول التالي يوضح ذلك :-

بيان مقارن بعدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١١-١-١ حتى ٢٠١١-٣-٣١ مقارناً بنفس الفترة من العام السابق

التنشاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة الربع الأول ٢٠١٠	عدد التراخيص الممنوحة الربع الأول ٢٠١١	صافي التغير
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٣	٣	٠
صناديق الاستثمار	٣	٣	٠
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	١	٦	٥
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	١	٢	١
إدارة صناديق الاستثمار	٠	١	١
صناديق الاستثمار المباشر	٠	١	١
ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	٠	٣	٣
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	١	٠	١-
الإجمالي	٩	١٩	١٠

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

٢. الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ خلال الربع الأول من عامي ٢٠١١ و٢٠١٠

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى ١٠٤، مقابل ٥٣ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ٥١ وبنسبة زيادة بلغت ٩٦%، وقد استحوذت وظيفة مدير الفروع على النسبة الأكبر حيث وصل عددهم خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى ٢٨، مقابل ١٤ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٤ وبنسبة زيادة بلغت ١٠٠%، كما بلغ عدد مدير الحساب الذين اجتازوا الاختبارات خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ عدد ٤٤، مقابل عدد ٢ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ حيث استحوذت على نسبة ٤٢% من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، كما بلغ عدد الأعضاء المنتدبين الذين اجتازوا الاختبارات خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ عدد ٨ عضواً بنسبة مقدارها ٧.٧%، مقابل ١٠ عضواً بنسبة مقدارها ١٨.٩% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، كما بلغ أيضاً عدد مديرو المخاطر خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ عدد ٦ بنسبة مقدارها ٥.٨%، مقابل ٥ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ وبنسبة مقدارها ٩.٤%.

بيان مقارنة بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ خلال الربع الأول من عامي ٢٠١١ و٢٠١٠

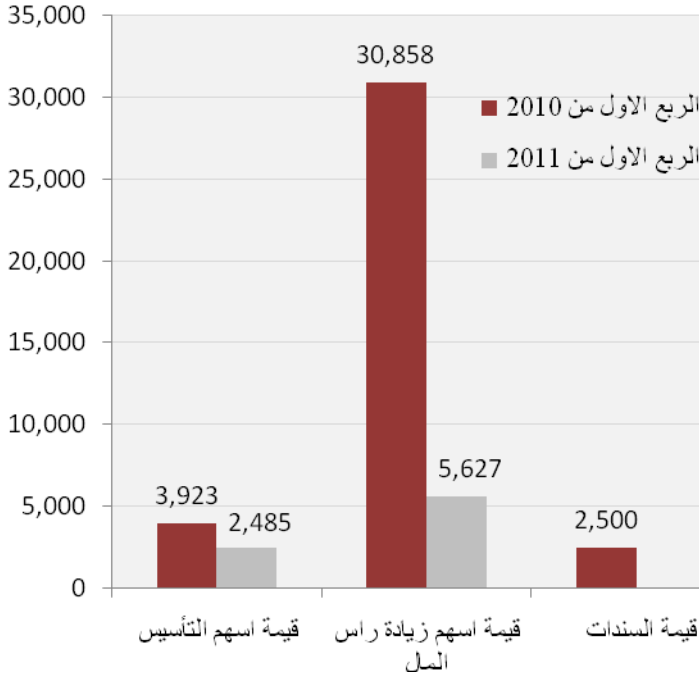
الوظائف	العدد في الربع الأول من ٢٠١٠	العدد في الربع الأول من ٢٠١١	صافي التغير
١ الأعضاء المنتدبين	١٠	٨	-٢
٢ مديرين الفروع	١٤	٢٨	١٤
٣ مراقب داخلي	٣	٢	-١
٤ مسئول مكافحة غسل الأموال	٠	١	١
٥ المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٨	٥	-٣
٦ مدير عمليات المكتب الخلفي	٢	٨	٦
٧ مدير مخاطر	٥	٦	١
٨ مراجع داخلي	٤	١	-٣
٩ مدير مالي	٣	١	-٢
١٠ مدير حساب	٢	٤٤	٤٢
١١ الباحث والمحلل المالي	٠	٠	٠
الإجمالي	٥٣	١٠٤	٥١

ثانياً: تطور النشاط في سوق الإصدار:

١. بيان مقارنة بالإصدارات الجديدة (أسهم - سندات) خلال الربع الأول من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

الإجمالي		إصدارات السندات		إصدارات أسهم زيادة رأس المال		إصدارات أسهم التأسيس		البيان
قيمة الإصدارات مليار جنيه	عدد الإصدارات	قيمة السندات مليار جنيه	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم مليار جنيه	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم مليار جنيه	عدد الإصدارات	
٣٧.٣	٩٦٠	٢.٥	١	٣٠.٩	٣٣٤	٣.٩	٦٢٦	٢٠١٠
٨.١	٦٣١	٠	٠	٥.٦	٢٤٧	٢.٥	٣٨٤	٢٠١١
٧٨.٢	٣٤.٣	٠	٠	-٨١.٨	-٢٦	-٣٦.٦	-٣٨.٧	نسبة التغير %

القيمة بالمليون جـ

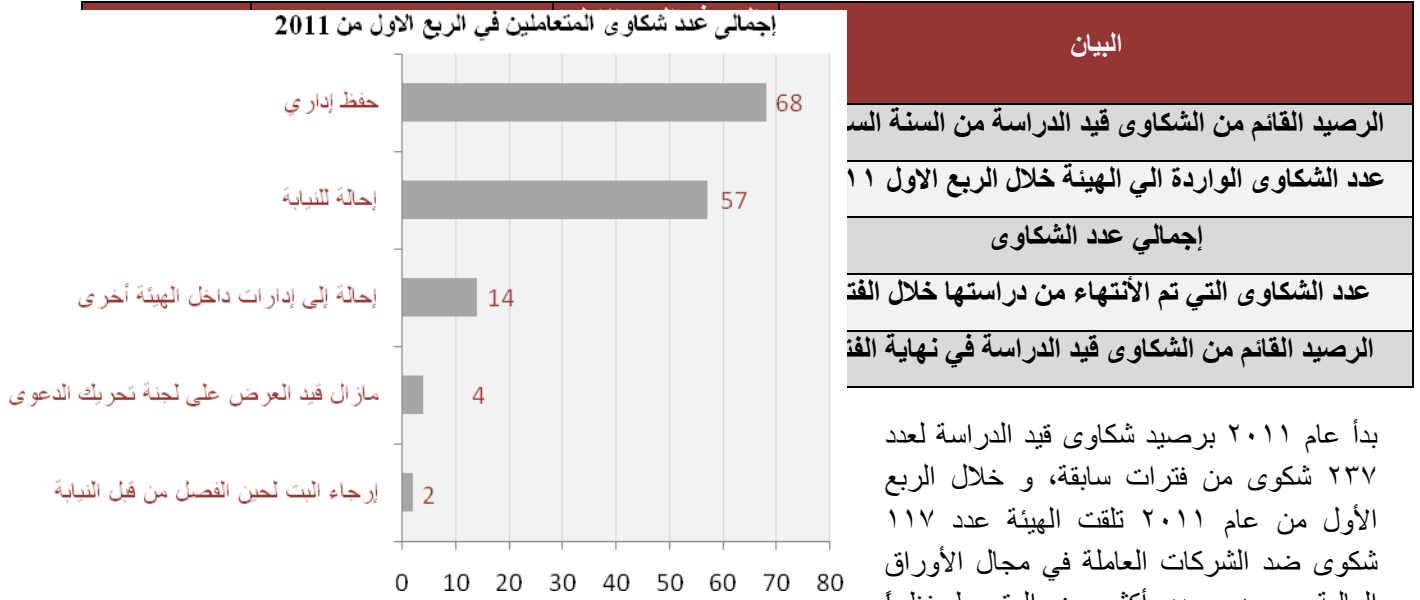


نظراً للظروف التي مرت بها البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير الماضي من توقف للبورصة المصرية لمدة دامت ستة أسابيع متتالية، و اضطراب حالة العمل في جميع مؤسسات الدولة الحكومية و غير الحكومية في تلك الفترة، إلى جانب حالة القلق و الترقب لما سوف تنتهي به هذه الفترة، فقد تأثر أداء سوق الإصدار الأولي والسوق الثانوي على حد سواء. فمن جانب سوق الإصدار، أنخفض إجمالي قيمة الإصدارات (الأسهم و السندات) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ انخفاضاً ملحوظاً، يقدر بـ ٢٩ مليار جنيه (بنسبة) انخفاض قدرها ٧٨% ليصل إلى ٨ مليار جنيه، مقسمة على عدد ٦٣١ إصدار، مقابل ٣٧ مليار جنيه، مقسمة على عدد ٩٦٠ إصدار خلال فترة المقارنة من عام ٢٠١٠. جاء ذلك الانخفاض كمحصلة لأنهييار سوقي إصدار الأسهم و السندات خلال الفترة، حيث أنخفضت قيمة إصدارات الأسهم بنوعيتها، بنسبة انخفاض مقدارها ٧٦.٨%، لتصل إلى ٨ مليار جنيه، خلال الربع الأول من العام، مقابل ٣٤.٥ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.

و من الجدير بالذكر، أن كان نتيجة لظروف البلاد السابق ذكرها أيضاً أنه لم يتم الموافقة على إصدار سندات للشركات (توريق-شركات) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، إلى جانب لم يتم الموافقة على أى عروض شراء أو استثناء خلال تلك الفترة.

ثالثاً : حماية استقرار الأسواق : حماية حقوق المتعاملين

إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال
الربع الأول من عامي ٢٠١٠/٢٠١١



بدأ عام ٢٠١١ برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٢٣٧ شكاوى من فترات سابقة، و خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ تلقت الهيئة عدد ١١٧ شكاوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، وهو عدد أكثر من المتوسط نظراً للظروف والأحداث التي مرت بها البلاد في الربع الأول من العام. و بهذا يرتفع إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال الفترة إلى ٣٥٤ شكاوى.

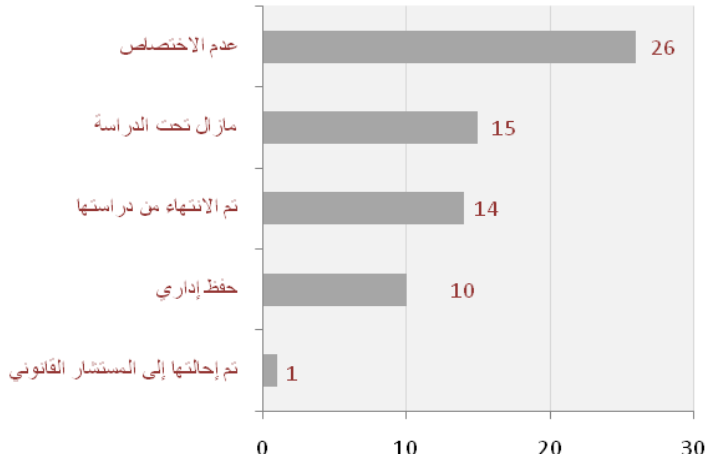
و قد تم الإنتهاء من عدد ١٤٥ شكاوى خلال الفترة محل الدراسة، و هو ما يعني أنه تم إنجاز جانب من رصيد الشكاوى السابق لتخفيض رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى ٢٠٩ شكاوى بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١١.

وبتحليل الشكاوى خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ تلاحظ أنها كانت تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامشي، والبيع الجبرى لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت.

إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من مساهمي أو أعضاء مجلس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة و الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ضد مساهمي أو أعضاء مجلس إدارة الشركات المقيدة و الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

العدد في الربع الأول من ٢٠١١	العدد في بورصة
٦٦	٦٦

إجمالي عدد شكاوى المساهمين في الربع الاول من 2011



و في إطار قيام الهيئة بتفعيل دورها الرقابي لتحقيق الاستقرار والأمان لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية فقد ورد إلى الإدارة المركزية لحكومة الشركات بالهيئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ عدد ٦٦ شكوى سواء من المساهمين بالشركات المقيدة أو مساهمي أو أعضاء مجلس الإدارة شركات الأوراق المالية .

وقد تم الانتهاء من دراسة عدد ١٤ شكوى بنسبة ٢١% من إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلى الإدارة، و تم حفظ عدد ١٠ شكوى بنسبة ١٥% من إجمالي عدد الشكاوى. بينما تم تحويل عدد ٢٦ شكوى إلى إدارات اخرى بالهيئة بنسبة ٣٩% لعدم الاختصاص.

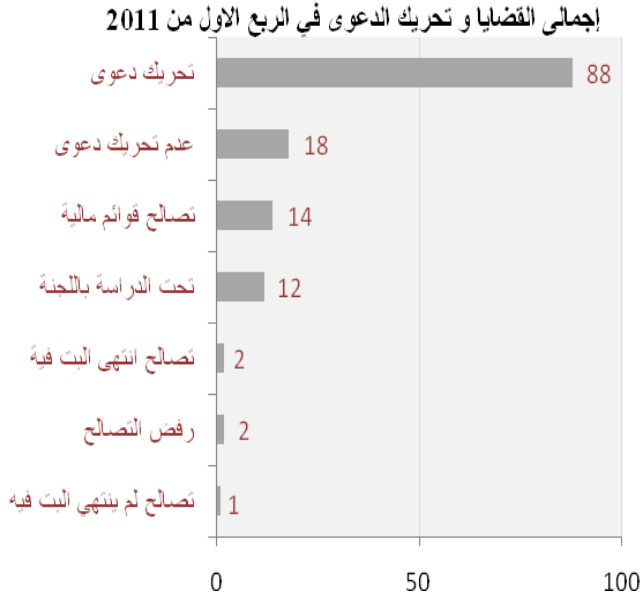
بيان مقارنة بالتفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الربع الأول من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

البيان	العدد في الربع الأول من ٢٠١٠	العدد في الربع الأول من ٢٠١١	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	٢٩	١٧	-٤١
التفتيش المفاجئ	٢٦	٤١	٥٨
الإجمالي	٥٥	٥٨	٥

في إطار قيام الهيئة بتفعيل دورها الرقابي لتحقيق الاستقرار والأمان لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية ومدى التزام الشركات بتطبيق احكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال)، فقد قامت الهيئة بالتفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ حيث بلغت عدد اللجان التي قامت بالتفتيش على الشركات خلال تلك الفترة نحو ٥٨ لجنة، منهم ١٧ تفتيش دوري و عدد ٤١ تفتيش مفاجئ،، مقابل ٥٥ لجنة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ منهم ٢٩ تفتيش دوري ، ٢٦ تفتيش مفاجئ (غير الدوري) وبنسبة زيادة قدرها ٥% عن الربع الأول من عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من توقف الاعمال وظروف حظر التجوال خلال شهر فبراير ٢٠١١، إلا ان عدد مرات التفتيش ارتفع بصورة كبيرة .

الجزءات و التدابير الرقابية التي اتخذتها الهيئة ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

البيان	العدد في الربع الأول من ٢٠١٠	العدد في الربع الأول من ٢٠١١	نسبة التغير %
إجمالي القضايا و تحريك الدعوى لأنشطة الهيئة المختلفة	٦٤	١٣٧	١١٤%

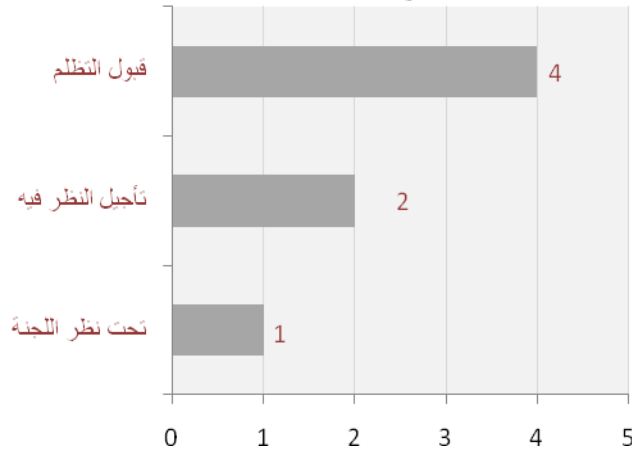


خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، ارتفع عدد الشكاوى التي تمت إحالتها إلى لجنة تحريك الدعوى ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ١٣٧ شكوى، مقارنةً بعدد ٦٤ شكوى تمت إحالتها إلى لجنة تحريك الدعوى خلال فترة المقارنة في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة مقدارها ١١٤%. و لقد تم تحريك عدد ٨٨ شكوى منهم بنسبة ٦٤%.

بيان مقارن بالتظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة او الوزير المختص

البيان	العدد في الربع الأول من ٢٠١٠	العدد في الربع الأول من ٢٠١١	نسبة التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	٩	٧	٢٢-

إجمالي عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة في الربع الأول من 2011



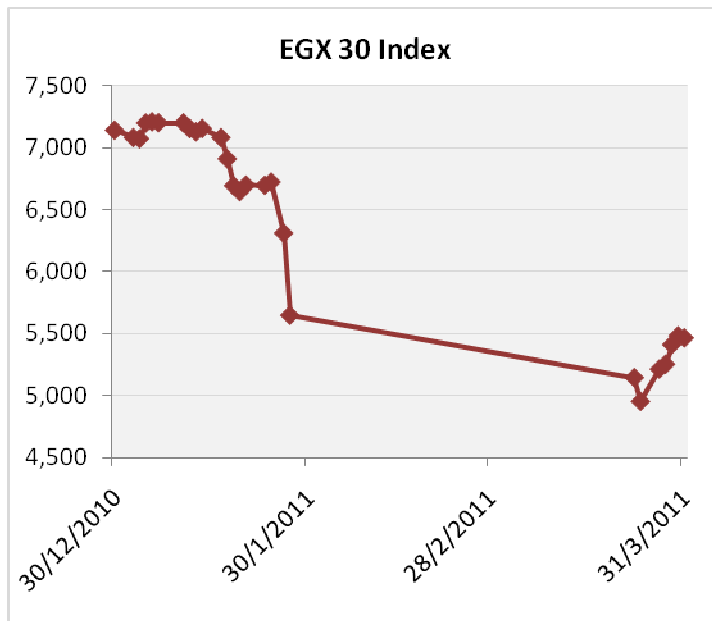
ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ عدد ٧ تظلم طعنا على قرارات الهيئة او الوزير المختص تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال)، مقابل عدد ٩ تظلم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ وبنسبة انخفاض بلغت ٢٢%. و قد تم قبول عدد ٤ تظلم بنسبة ٥٧% من إجمالي عدد التظلمات.

رابعاً : تطور النشاط في السوق الثانوي:

انخفاض جماعي لمؤشرات البورصة الثلاثة خلال الفترة من (يناير- مارس ٢٠١١)

المؤشر	سعر الفتح ٢٠١١/١/١	سعر الأغلاق ٢٠١١/٣/٣١	التغيير المطلق	التغيير خلال (يناير- مارس ٢٠١١) (%)	التغيير خلال السنة من (مارس ٢٠١٠ - مارس ٢٠١١) (%)
EGX٣٠	٧,١٤٢.١٤	٥,٤٦٣.٧٢	-١,٦٧٨.٤٢	-٢٣.٥%	-١٩.٧٢%
EGX٧٠	٧٢١.٥٤	٥٧٤.٩٨	-١٤٦.٥٦	-٢٠.٣%	-١٩.٦١%
EGX١٠٠	١,١٦٦.٢٤	٩٢٤.٣٣	-٢٤١.٩١	-٢٠.٧%	-٢٠.٣٧%

البورصة المصرية تهوي ٢٣.٥% في الربع الأول من عام ٢٠١١ .. و"أوراسكوم تيليكوم" ينجو من مقصلة التراجعات



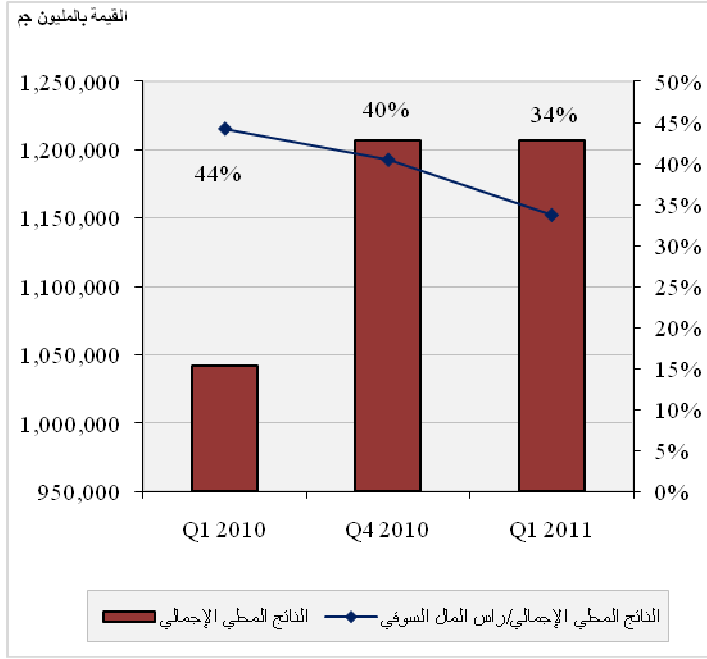
تراجعت مؤشرات البورصة المصرية الثلاثة بنحو حاد لدى نهاية تعاملات الربع الأول من العام الجاري ٢٠١١ ، حيث سجل مؤشر البورصة الرئيسي "EGX ٣٠"، الذي يقيس أداء أنشط ثلاثون شركة ، انخفاض حاد جاوز الـ ٢٣.٥% تعادل ١٦٧٨.٤ نقطة ليهوي من مستوى ٧١٤٢.١٤ نقطة مغلقاً عند ٥٤٦٣.٧٢ نقطة. فيما تراجع مؤشر أسعار "EGX ٧٠" للأسهم الصغيرة و المتوسطة، بنسبة بلغت ٢٠.٣% تعادل ١٤٦.٦ نقطة ليهوي من مستوى ٧٢١.٥٤ نقطة مغلقاً عند ٥٧٤.٩٨ نقطة ، اما

مؤشر "EGX ١٠٠"، الأوسع نطاقاً الذي يضم الشركات المكونة لمؤشرى "EGX ٣٠" و"EGX ٧٠"، فسجل هبوطاً حاد بلغت نسبته ٢٠.٧% تعادل ٢٤١.٩ نقطة ليغلق عند ٩٢٤.٣٣ نقطة مقابل ١١٦٦.٢٤ نقطة.

و على أساس سنوي، تراجعت مؤشرات البورصة المصرية الثلاثة ، حيث تراجع كل من مؤشر "EGX ٣٠" و "EGX ٧٠" بمقدار ٢٠% مقارنة بنهاية مارس ٢٠١٠، فيما تراجع مؤشر أسعار "EGX ١٠٠" بمقدار ٢٠.٤%.

جاءت التراجعات الحادة التي شهدتها السوق خلال الربع الأول ، إلى حالة الاضطراب السياسى التي تعرضت لها مصر مع بداية ٢٠١١ ، بعد أن تعرضت كنيسة القديسين بالاسكندرية لهجوم فى اولى ايام العام الجديد أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين ثم قيام مواطن بأضرار النار فى نفسه أمام مقر مجلس الشعب المصرى منتصف شهر يناير الماضى ، عقبه الاحتجاجات السياسية التي أندلعت فى مصر، وأجبرت الرئيس السابق حسنى مبارك على التنحي وهو ما دفع البورصة لتعليق التداولات لأكثر من سبعة أسابيع متتالية منذ ٢٨ يناير الماضى و حتى ٢٢ مارس، أي ما يعادل ٣٨ جلسة تداول. و من الجدير بالذكر أن انخفضت البورصة في اول جلستين تداول بعد الأغلاق ثم استعادت اتجاهها الصعودي مدعومة بمشتريات المستثمرين المصريين سواء كان هذا بدافع استثماري او بدافع وطني لأنقاذ البورصة.

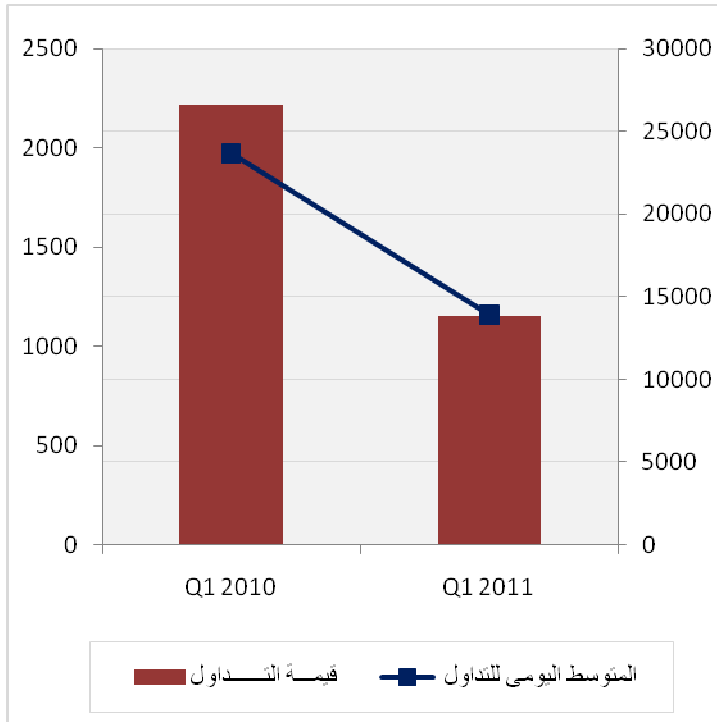
٨١ مليار جنيه خسائر البورصة المصرية بالربع الأول...



سجلت البورصة المصرية خسارة قدرها ٨١ مليار جنيه (١٣.٦ مليار دولار) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، متأثرة بالخسائر التي لحقت بالسوق على خلفية تداعيات ثورة ٢٥ يناير، حيث أنخفض رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالبورصة بنهاية مارس الماضي بنسبة ١٦.٥% ليصل إلى ٤٠٧.٧ مليار جنيه، مقابل ٤٨٨.٢ مليار جنيه في بداية الفترة.

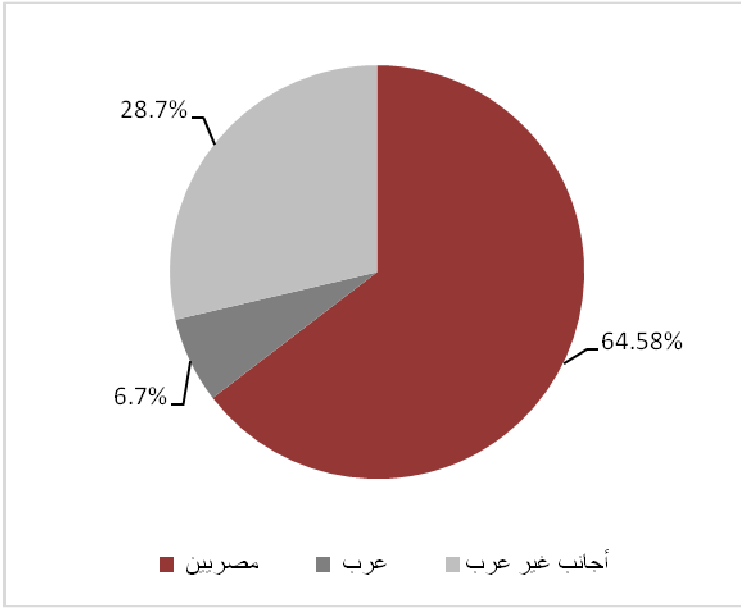
و بالتالي انخفضت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣٤% في ٣١ مارس ٢٠١١.

٥٤% انخفاض في قيمة التداول، نتيجة تقليص عدد جلسات التداول إلى ٢٥ جلسة خلال الربع الأول من العام...



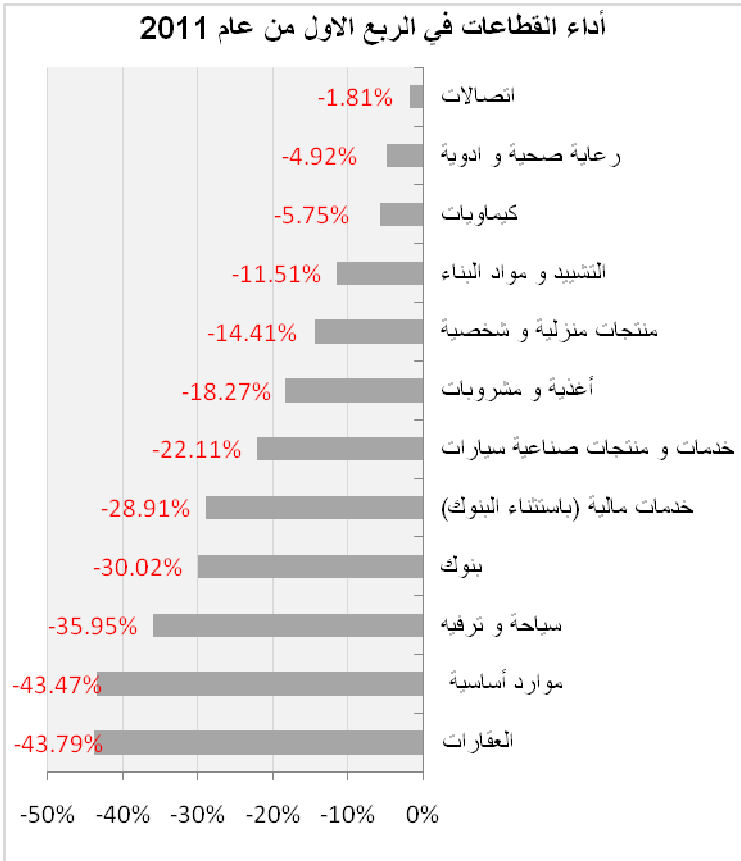
انخفضت قيمة التداول ٥٤% في الربع الأول من عام ٢٠١١ مقارنة بالربع الأول من ٢٠١٠. حيث بلغ إجمالي التداولات بالبورصة المصرية خلال الشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي ٣٧.٧ مليار جنيه، فيما بلغت كمية التداول ٣.٣٨ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٩٨٦ ألف صفقة بيع وشراء، وذلك مقارنة مع ٨٢.٣ مليار جنيه و ٧.٨ مليار ورقة مالية و ٣٠٨٥ صفقة بيع وشراء في الشهر الثلاثة الأولى من ٢٠١٠. ويرجع هذا الانخفاض الحاد في قيمة التداول إلى تقليص عدد جلسات التداول بمقدار ٣٨ جلسة في الربع الأول من هذا العام ليصل عدد جلسات التداول إلى ٢٥ جلسة فقط مقارنة بـ ٦٢ جلسة في فترة المقارنة.

١.٦ مليار جم دعم من مشتريات المصريين...



سجلت تعاملات المصريين نسبة % ٦٤.٥٨ من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة % ٢٨.٦٩ والعرب على %٦.٧٢ وذلك بعد استبعاد الصفقات .
ولقد سجل كل من الأجانب و العرب صافي بيع خلال الثلاثة شهور، بقيمة ١,٢١٧ مليون جنيه و ٤٣٢ مليون جنيه على التوالي. بينما سجل المصريين صافي شراء بقيمة ١,٦٤٩ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

قطاع الاتصالات الأقل تراجعاً بين القطاعات بينما العقارات هو الأكثر



على صعيد آخر تراجعت جميع القطاعات و الأسهم القيادية خلال تعاملات الربع الأول. و جاء قطاع الاتصالات الأقل تراجعاً بين القطاعات ، مدعوماً بسهم "أوراسكوم تيليكوم القابضة"، صاحب ثالث أكبر وزن نسبي في المؤشر، بعد أن سجل صعوداً طفيفاً بلغت نسبته %٠.٧ ليغلق عند ٤.٣٥ جنيه مقابل ٤.٣٢ جنيه. ويرجع نجاح أسهم "أوراسكوم" في الهروب من مصيدة التراجعات التي لحقت بالأسهم القيادية الى الاخبار الايجابية التي أعلنتها الشركة مؤخراً والتي ساعدتها على تقليص خسائرها و دفعتها نحو الصعود ، حيث أعلنت مؤخراً أنها ستطرح قرار زيادة رأس المال المرخص من ٧.٥ مليار جنيه الى ١٤ مليار جنيه إضافة الى بحث تقسيم الشركة إلى شركتين هما أوراسكوم و اوراسكوم للاتصالات.

وتصدر تراجعات القطاعات قطاع العقارات ، متأثراً بالتراجع الحاد في معظم أسهم شركات القطاع من بينهم

سهم بالم هيلز متراجعاً ٦٠% و سهم طلعت مصطفى متراجعاً ٤٨%، و ذلك بعد ثبوت بطلان عقود كثير من الأراضي التابعة لهم.

